دعم ريادة الأعمال

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

خلفيّة

معظم المؤسسات الفلسطينية صغيرة الحجم.

ومن بين

١٤٥,٠٠٠

مؤسسة اقتصادية

عاملة تقريبًا في العام ٢٠١٢

(١٣١٠٠٠ منها هي شركات خاصة)،

ضمّ **٩٠٪** منها تقريبًا أقل من ٥ عمّال،

فيما ضمّ **٨٪** ٥-٩ عمّال.

ونظرًا إلى أنّ التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حدّ بعيد على المؤسسات العائلية والمتناهية الصغر والصغيرة، فإنّ تحفيز الشباب على العمل لحسابهم الخاص وعلى العمل الحر، ودعم تنمية ريادة الأعمال وشركات الأعمال الناشئة والمبتكرة، إلى جانب الحدّ من العوائق الإدارية والإجرائية، وخصوصًا في القطاعات الإنتاجية والتقنية، كلها عوامل أساسية لتنمية القطاع الخاص الفلسطيني ولتحقيق أهداف التشغيل.

ساهم تركيز المستثمرين والمانحين المهتمّين برفاه المجتمع على تعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع أنشطة ريادة الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلّة في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، تطوّرت بيئة ريادة الأعمال بسرعة. فقد أُطلِقَت مبادرات كثيرة لدعم سلسلة القيمة الهامّة في ريادة الأعمال والخدمات الداعمة الضرورية. ومن الأمثلة عن هذه المبادرات إنشاء مساحات العمل المشترك لأصحاب المشاريع الرقمية بهدف تعزيز روح التضامن بين شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحاضنات ومسرِّعات الأعمال الصناعية التي تقدّم الخدمات التنموية والتقنية. وتشمل هذه المبادرات أيضًا التمويل الرأسمالي لمشاريع تكنولوجيا المعلومات الموجّه نحو الاستثمارات المبكرة والمشاريع الممولّة من المانحين، والذي يقدِّم ويسهّل الوصول إلى حوافز الاستثمار الخاص.

الفجوات الأساسية

بالرغم من التقدّم المُحرَز، لا تزال أنشطة ريادة الأعمال في مرحلة النشوء، وهي تواجه تحدّيات وقيود متعدّدة.

على سبيل المثال، يشير تقرير للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) إلى أنّ

مؤشرات تنمية ريادة الأعمال الخمسة انخفضت جميعها

بين العامَيْن ٢٠١٠ و٢٠١٢ في الأرض الفلسطينية المحتلّة، وهي: تمويل ريادة الأعمال، والدعم الحكومي، والضرائب والإجراءات البيروقراطية، والبرامج الحكومية، وتعليم ريادة الأعمال في المدارس.

وبالرغم من أنّ التقارير التي صدرت بعد ذلك لم تقدِّم تحديثات حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلّة، وافقت الوكالات التي أُجريت معها مقابلات على أنّ هذه المؤشرات لم تتغيّر كثيرًا.

باستثناء بعض التحسينات في مجال تسجيل المؤسسات،

وإصدار سلسلة من القوانين والإجراءات لتسهيل تسجيل الممتلكات غير المنقولة واستخدامها لأغراض التمويل.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

تركّز المبادرات الحالية في مجال ريادة الأعمال على الخدمات الرقمية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين أنّ هذا التركيز يعطي فرصًا للنساء والأشخاص المتعلّمين، تنخفض منافع تنمية ريادة الأعمال عندها وتقتصر على الشباب ذوي مستويات التعليم العالية والمهارات المميّزة (ما يستثني الأشخاص الفقراء والمستضعفين). ومع أنّ أكثر من ٢٠٪ من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في الأرض الفلسطينية المحتلّة أنشأتها نساء (وهي نسبة أعلى من جميع المناطق الأخرى التي عاينها البنك الدولي)[1]، لجأ عدد كبير من أصحاب المشاريع (وثلثا النساء والشباب) إلى ريادة الأعمال بحكم الضرورة، لا مدفوعين بالفرص. وأشار معظم الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنّ الشباب الذين يتقدّمون بطلب الحصول على دعم لأفكارهم الريادية لم يكونوا مستعدّين للحصول على هذا الدعم ولم تكن أفكارهم واضحة. فضلًا عن ذلك، لا تشجع الثقافة السائدة ريادة الأعمال أو تقدِّرها، كما أنّ الأُسر لا تشجّع أطفالها عادةً على الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال، إذ تعتبِر أن الوظائف التقليدية توفّر المزيد من الاستقرار والقيمة. ويُشار أيضًا إلى أنّ رائدات الأعمال النساء يافعات ويحتجن إلى دعم إضافي للنجاح، كما لا يزال التمويل يشكّل عائقًا أمامهنّ، مع أنّ الجهات الفاعلة غير الحكومية نجحت في الآونة الأخيرة في الوصول إلى أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظَّم والمناطق الريفية ومن النساء والفئات المهمّشة الأخرى.

المجالات القابلة للتحسين

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٢١-٢٠٢٥ إلى تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال

توفير تعليم ريادة الأعمال في المدارس وخارجها؛

وتنظيم مسابقات وطنية

لتشجيع روّاد الأعمال الشباب على الابتكار ومكافأتهم؛

كذلك، ينبغي تصميم برامج تدريب حول ريادة الأعمال

تستهدف الشباب والشابات، بالإضافة إلى إنشاء مسرِّعات وحاضنات أعمال وصياغة ميثاق وطني لدعم المؤسسات الصغيرة وتعزيز وصولها إلى التمويل.

ودعم اختبار وتطوير الابتكارات

في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات عبر تقديم منح تنافسيّة.

وينبغي أيضًا تنظيم الحملات الإعلامية

لزيادة تقبُّل المجتمع لريادة الأعمال.

١ البنك الدولي، النظام البيئي لشركات التكنولوجيا الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المخاطر والتحديات

في حين أنّ معظم أصحاب المصلحة في قطاع ريادة الأعمال وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضناتها يتفقون على أهمية تطوير هذه المؤسسات ويعترفون بدورها في تعزيز النمو الاقتصادي المرتكز على التشغيل ودعم توفير فرص العمل، يقوّض الاحتلال والقيود على الحركة التنمية الاقتصادية والنمو وأنشطة ريادة الأعمال ويفرضان تحدّيات جمّة عليها. فتؤثر التدابير الإسرائيلية التي تقيّد النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال والخدمات ذات الصلة في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة المتدنية الكلفة والفعّالة (الجيل الرابع للشبكات الخلوية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والأقمار الصناعية، والمستشعرات) وإلى الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء والشحن).

النتائج المرجوّة

١. تحسين خدمات الأعمال وتمويلها لدعم ريادة الأعمال والعمل الحرّ.

تتمثل الغاية من هذا الهدف في تطوير الخدمات التي يحتاج إليها روّاد الأعمال لتطوير أعمالهم وتحسين جودة هذه الخدمات لروّاد الأعمال بحكم الضرورة وتعزيز العمل الحرّ. وتُكمِّل هذه الجهود نهج الحكومة، الذي تقوده وزارة الريادة والتمكين والمجلس الأعلى للإبداع والتميّز لتطوير شركات ناشئة رائدة في قطاع التكنولوجيا المتقدّمة. ويسعى هذا الهدف أيضًا إلى تلبية احتياجات روّاد الأعمال، وخصوصًا الشباب والشابات، عبر توفير حزمة متنوّعة ومناسبة من أدوات التمويل والخدمات المالية التي تتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتشمل هذه الحزم التسهيلات المصرفية، والصيرفة الإسلامية، والوصول إلى الائتمان والضمانات.

وسيتمّ تطوير خدمات ريادة الأعمال، التي تستهدف الفئات المستضعفة، من خلال نهج ثنائي الأوجه، يشمل، من جهة، بناء قدرات الأفراد (الخبرات والمهارات والمعارف التقنية والحياتية) لتمكينهم بشكل أفضل من إنشاء وتطوير مؤسساتهم الاقتصادية الخاصة، ما يعزّز الاكتفاء الذاتي ويسمح لهم بالإفلات من براثن الفقر والتهميش. وفي هذا الإطار، سيتمّ تقديم خدمات التوعية والتوجيه والتدريب، كما سيتمّ إدماج ريادة الأعمال في النظام التعليمي كاستراتيجية طويلة الأمد لتعزيز ريادة الأعمال. ومن جهة أخرى، يشمل هذا النهج تقديم حزمة متنوّعة ومناسبة من الحوافز والخدمات المالية إلى روّاد الأعمال، مع مراعاة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو أمر أساسي لمساعدتهم على إنشاء وتطوير مؤسساتهم الخاصة.

بالإضافة إلى تمكين روّاد الأعمال من الوصول إلى فرص الاستثمار، من الضروري تطوير قدرات حاضنات ومسرِّعات الأعمال لتنمية ريادة الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلّة. وفي حين أنّ المنافسة بين حاضنات ومسرِّعات الأعمال تحفّز التطوّر والتنسيق والتكامل في مجال ريادة الأعمال، ينبغي أيضًا تشارُك الخبرات لزيادة التنافسية وتطوير سلسلة القيمة في هذا النظام. ويصحّ ذلك بشكل خاص نظرًا إلى أنّ كافة الجهات الفاعلة في القطاع تتفق على أنّ الجهود الحالية في هذا المجال مجزّأة وغير ممنهجة.

المؤشرات

- عدد المنتديات وأُطُر التنسيق والأُطُر المتخصّصة لروّاد الأعمال الصغار والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، إلى جانب عقد اجتماعات منتظمة بصورة فصليّة على الأقل.
- عدد المشاركين في المؤتمر الوطني السنوي لريادة الأعمال.
- عدد محافظ الاستثمار المخصّصة للشركات الناشئة الفلسطينية والاستثمارات الفعلية في هذه الشركات.
- نسبة الزيادة السنوية في عدد الشركات التي تنضمّ إلى حاضنات الأعمال، مصنّفة بحسب المراحل.
- نسبة الزيادة في عدد روّاد الأعمال المستفيدين من خدمات حاضنات الأعمال للاستثمارات السنوية، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي.
- عدد المستفيدين من خدمات حاضنات الأعمال لأغراض غير استثمارية (أي باستثناء روّاد الأعمال الذين استفادوا من حاضنات الأعمال) مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي وطبيعة الخدمات.
- نسبة الزيادة في عدد الأشخاص المسجّلين في منصات العمل الحر على الإنترنت، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي.

تشمل المؤشرات الشاملة التي تدعم ريادة الأعمال من خلال برامج أخرى ضمن إطار الاستراتيجية تقديم دورات متعلقة بريادة الأعمال من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني، وإنشاء قاعدة بيانات بالأفكار والفرص المتعلقة بريادة الأعمال من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

التمويل المقترح

مليونا دولار أميركي

لتصميم وتنفيذ
برنامج تدريب

حول ريادة الأعمال يستهدف الشباب والشابات، بالشراكة مع أصحاب المصلحة.

٥.١ ملايين دولار أميركي

لتقديم
التوجيهات والدعم التقني

إلى ٢٠٠٠ شاب وشابة من روّاد الأعمال على الأقل.

٣ ملايين دولار أميركي

لبناء
قدرات حاضنات ومسرّعات الأعمال

في مجال الدعم التقني المقدَّم إلى المؤسسات الصغيرة في القطاعات المتخصّصة.

مليونا دولار أميركي

لعقد
شراكة

بين الصندوق الفلسطيني للتشغيل ومؤسسات الإقراض لتقديم قروض صغيرة تفيد ٥٠٠ مؤسسة صغيرة على الأقل.

٢٥٠٠٠ دولار أميركي

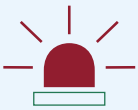

لتطوير وتنفيذ
حملة إعلامية

للتوعية وتعزيز التقبُّل المجتمعي لريادة الأعمال.